

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

الثانوية : العقيد بوقرة

مديرية التربية لولاية الشلف

السنة الدراسية 2016 / 2017

المستوى : السنة الثالثة ثانوية

المدة : ساعة

الفرض الثاني للثلاثي الأول في الإقتصاد والماتجمنت

السؤال الأول : (04 نقاط)

الجدول الوارد أدناه يتضمن الكميات المطلوبة من مادة البرتقال و التفاح تبعا لتغير سعرها في السوق

البيان	السعر	الكمية
البرتقال	100	80
التفاح	120	140

الكميات بآلاف الكيلوغرامات

إذا ارتفع سعر التفاح من 120 إلى 130 تتغير الكمية المطلوبة من السلعتين كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	السعر	الكمية
البرتقال	100	90
التفاح	130	130

الكميات بآلاف الكيلوغرامات

المطلوب:

1- عرف مرونة الطلب التقاطعية.

2- أ حسب مرونة الطلب التقاطعية للبرتقال وعلق على النتيجة.

السؤال الثاني : (06 نقاط):

- 1- تتكون الودائع تحت الطلب (الجارية) من حساب الصكوك و الحساب الجاري ، بين الفرق بينهما
- 2- بين الفرق بين بنوك الودائع و بنوك الأعمال.
- 3- تقوم البنوك بتوظيف أموالها عن طريق منح الائتمان, اذكر صورته.(دون شرح)

السؤال الثالث : (5 نقاط)

❖ تقوم البنوك الحديثة بعدة نشاطات ومهام تساعدتها للتكيف والتأقلم مع البيئة الحديثة للاقتصاد ومن بين المهام الكبرى لها استقبال الودائع.
من خلال ما سبق ومن خلال مكاسبك الخاصة عرف الوديعة مبينا أنواعها.

السؤال الرابع : (5 نقاط)

❖ يرى كثير من الاقتصاديين ضرورة حماية الصناعات الناشئة، بينما يرى البعض الآخر ضرورة عدم تدخل الدولة في هذا المجال. وضح ذلك.

لن تستطيع بدء صفحة جديدة في حياتك
طالما أنت مشغول بقراءة صفحاتك القديمة

بالتوفيق

أستاذ المادة : شرفاوي

تصحيح الفرض الثاني للثلاثي الأول

الجواب الأول : (04 نقاط)

1- تعريف مرونة الطلب التقاطعية

هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو سلعة مكملة (سكر).

و بعبارة أخرى هي درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغير النسبي لسعر سلعة أخرى.

2- حساب مرونة الطلب التقاطعية للبرتقال:

التغير النسبي للكمية المطلوبة من البرتقال

مرونة الطلب التقاطعية للبرتقال =

التغير النسبي لسعر التفاح

التغير النسبي للكمية المطلوبة من البرتقال = $0,125 = 80 \div (80 - 90)$

التغير النسبي لسعر التفاح = $0,083 = 120 \div (120 - 130)$

0,125

مرونة الطلب التقاطعية للبرتقال = $1,51 =$

0,083

إن إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة، وبالتالي نقول أن السلعتين متبادلتين.

الجواب الثاني : 06 نقاط

1- الفرق بين حساب الصكوك و الحساب الجاري :

أ. حساب الصكوك : هو حساب شاع استخدامه من طرف الأفراد (الموظفين) ، ويجب ان يكون رصيده دائما دائما ، لا تدفع عليه المصارف فائدة و إنما تقتطع مصاريف عن مسكه.

ب- الحساب الجاري : يشبه حساب الصك ولكنه خاص برجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية و يمكن أن تسحب منه حتى و لو لم يكن لها رصيد دائن و يعتبر في هذه الحالة قرضا بفائدة.

2- الفرق بين بنوك الودائع و بنوك الأعمال :

أ-البنوك التجارية (بنوك الودائع): هي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد و الهيئات و تلتزم بدفعها عند الطلب أوفي موعد متفق عليه .

-كما تقوم بعمليات القروض .

- كما تضع تحت تصرف الزبائن مختلف وسائل الدفع لتحويل الأموال مثل النقود، الشيك، السفتجة....

ب-البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال): هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية حاجات التطور في مجالات مختلفة مثل الزراعة و الصناعة و السكن ...وهذه المجالات تحتاج استثمارات طويلة لذا فهذه البنوك تعتمد أساسا على أموالها في المقام الأول ثم و على الودائع طويلة الأجل و الاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فوائد تتحملها.

- إقراض المؤسسات قروضا متوسطة و طويلة الأجل مقابل فوائد.

- تمويل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها.

3- صور الائتمان :

- الاعتماد المستندي .

- القرض بضمان اوراق مالية او تجارية .

- الخصم واعدة الخصم .

- خطابات (كفالات) الضمان .

- اعتمادات الصندوق .

الجواب الرابع :

يرى كثير من الاقتصاديين ضرورة حماية الصناعات الناشئة، بينما يرى البعض الأخر ضرورة عدم تدخل الدولة في هذا المجال:

أ- مبدأ حرية التجارة الخارجية:

يدعو هذا المبدأ إلي إلغاء كافة أشكال القيود علي التجارة الخارجية، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في محليا، والسلع المنتجة في الخارج.وذلك لتحقيق أهداف معينة نوجزها في النقاط التالية:

- الحد من الاحتكار.

- انخفاض أسعار السلع والخدمات.

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية.

- انتعاش التجارة الخارجية بين دول العالم يؤدي إلي زيادة التنافس الدولي،مما يتيح للدولة التي تتميز بميزة

نسبية و تنافسة في إنتاج سلع معينة والتوسع في إنتاج هذه السلع بما يفوق احتياجاتها المحلية ، علي أن

تقوم بمبادلة الفائض مع بلدان أخرى بسلع تحتاجها ، ليس لها فيها ميزة نسبية.

ب- مبدأ حماية التجارة الخارجية:

يدعو هذا المبدأ تدخل الدولة بفرض قيود مختلفة علي التجارة الخارجية وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- حماية الصناعات المحلية.

- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة للسلع الرخيصة الثمن.

- زيادة إيرادات الخزينة العمومية من الرسوم .

- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.